مكانة المدن الصغيرة في الشبكة الحضرية ودورها في التوازن المجالي (حالة ولاية المسيلة)

The position of small cities in the urban network and their role in the spatial balance (case of M'sila state)

ABBAS Saliha[1], DJELLOUL Fatima Zohra[2]
[1] University of Mustapha Ben Boulaid - Batna 02- / Email: abbassaliha05@gmail
[2] University of Mustapha Ben Boulaid - Batna 02-/ Email: f.djelloul@univ-batna2.dz

ABSTRACT: Cities are an area of urban life, as they are the main urban environment in which people live and practice their various activities. The field, with all its symbolic connotations, is the image of society and its reflections on it in all its manifestations. The structure and shape of the city and its growth are the result of several factors, including historical development, the difference and succession of managers, planners, authority holders and decision makers, in addition to the advancement of knowledge, technology, and others.

The urban pattern in Algeria in general, and the state of M'sila in particular, has suffered for decades from imbalance, due to the imbalance in the distribution of urban agglomerations to size groups, in addition to the severe imbalance in the distribution of population to these urban centers, and this is evident through the distribution of the category of small cities in The state of M'sila, which shows a spatial imbalance and equipment differences, especially in the absence of the category of medium cities, except for the city of Sidi Aissa, northwest of the state, and therefore we will conduct a regional urban study in which we show the role and status of small cities in achieving spatial balance and their importance in mitigating the gravity and polarity practiced by the state headquarters M'sila and the city of Bousaada at various levels.

Small cities in the state of M'sila occupy a clear position in the urbanization process and represent the basic basis of urban structuring, with their number estimated at seven cities against one medium city and two large cities.

KEYWORDS: small cities, urban network, functional transformations, spatial balance, demographic weight, attractiveness.

ملخص: تعتبر المدن مجالا للحياة الحضرية، فهي البيئة الحضرية الرئيسية التي يعيش فيها الإنسان ويمارس نشاطاته المختلفة، كما أنه نتاج تكامل وتبادل بين مختلف العلاقات بين السكان، التجهيزات، والخدمات المختلفة ضمن محيطها الجغرافي، حيث تشكل فضاء اجتماعي، اقتصادي وثقافي للإنسان، لأنه يشغل هذا المجال بكل ما يحمله من دلالات رمزية، فهي صورة المجتمع وانعكاساته له بكل تجلياته، فبنية وشكل المدينة ونموها هو نتيجة عدة عوامل منها التطور التاريخي، اختلاف وتعاقب المسيرين والمخططين وأصحاب السلطة والقرار بالإضافة إلى تقدم المعرفة والتكنولوجية وغيرها.

النسق الحضري في الجزائر بصفة عامة وولاية المسيلة بصفة خاصة يعاني منذ عقود من عدم الاتزان، وذلك بسبب الخلل في توزيع التجمعات العمرانية على الفئات الحجمية، بالإضافة إلى الخلل الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية، ويبدو ذلك جليا من خلال توزيع فئة المدن الصغيرة في ولاية المسيلة والتي تبدي اختلالا مجاليا وفوارق تجهيزية وخاصة في ظل غياب فئة المدن المتوسطة باستثناء

مدينة سيدي عيسى شمال غرب الولاية، وبالتالي سنقوم بدراسة حضرية إقليمية نبين فيها دور ومكانة المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي وأهميتها في التخفيف من حدة الجاذبية والقطبية الممارسة من طرف مقر الولاية المسيلة ومدينة بوسعادة على مختلف الأصعدة.
تحتل المدن الصغيرة في ولاية المسيلة مكانة واضحة في عملية التحضر وتمثل القاعدة الأساسية للهيكلة الحضرية، بعددها الذي يقدر بسبع مدن مقابل مدينة متوسطة واحدة ومدينتين كبيرتين، فهي تزداد كثافة بشكل متزايد إلا أنها بعيدة كل البعد عن التوزيع المتجانس، كما أنها تعرف تحولات وظيفية ومجالية.
كلمات دلالية: المدن الصغيرة، الشبكة الحضرية، التحولات الوظيفية، التوازن المجالي، الوزن الديموغرافي، الجاذبية.

المقدمة:

1.1 تختلف السياسات الحضرية للدول باختلاف إمكانياتها الطبيعية والتنموية، واختلاف الشبكات الحضرية والعوامل المؤثرة فيها، فمنذ خمسينيات القرن العشرين اتبعت معظم دول العالم سياسات حضرية هدفها تأسيس شبكات متكاملة من المدن في إطار تسلسلي متكامل بين مختلف فئاتها الحجمية بداية من قمة النظام الحضري المشكل من مدن كبرى ومتروبولية إلى غاية فئة المدن الصغيرة التي نشأت تزامنا مع نمو ظاهرة التحضر وظهور التصنيع وزيادة عوامل النمو الحضري، فهي تمثل مركز تنمية حضرية لغرض تقديم جملة وظائف تجمع بين الأنشطة الزراعية والصناعية الخفيفة بهدف تقليل التفاوتات الاقليمية وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى وتوفير خدمات إدارية ووظيفية غير مركزية.

1.2 النسق الحضري في الجزائر منذ عقود يعاني من عدم الاتزان، وذلك بسبب الاختلال في توزيع التجمعات العمرانية على الفئات الحجمية، بالإضافة إلى التباين الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية، والسبب في ذلك هو استحواذ المدن الكبرى على الجزء الأكبر من استثمارات الدولة في مجالات التنمية العمرانية على حساب المدن الصغيرة والمتوسطة التي عانت طويلا من الإهمال، وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي للدولة وعدم مساهمتها في تخفيف أعباء المدن الكبرى والمتروبولية وبذلك فالمدن الصغيرة لم تقم بدورها في توفير احتياجات سكانها للمحافظة على استقرارهم وفي استيعاب فائض المناطق الريفية المحيطة بها.

أدمج في الشبكة الحضرية العديد من التجمعات العمرانية الصغيرة الحجم السكاني التي أصبحت تتمتع بمزايا حضرية وإدارية مميزة ولها نوع من النفوذ المباشر على أوساطها المحلية، والواقعة على الخصوص في مواقع مهمة انتقالية بين المدن المتوسطة والتجمعات الريفية، يقدر عدد هذه المدن الصغرى بحوالي 300 مدينة صغيرة محاطة بحوالي 3000 تجمع ريفي، يزيد في الغالب عدد سكان هذه المدن الصغيرة عن 5000 نسمة وتقوم بمهام إدارية مهمة حيث أصبح

العديد منها مراكز بلديات ودوائر وأحيانا مراكز ولايات، زيادة عن الوظائف الاقتصادية والثقافية المهمة التي تقوم بها نتيجة استفادة البعض منها من استثمارات مهمة، وقد نمت هذه المدن أكثر من باقي أنماط المدن الأخرى (المدن الكبيرة والمتوسطة) حيث يعتبر معدل نموها الحضري السنوي أعلى معدلات النمو الحضري في الجزائر والمتراوح بين 4 و5% سنويا، في حين ان نمو المدن الكبرى السنوي في الجزائر أصبح يقل عن 2.5% سنويا والمدن المتوسطة في حدود 3.5% سنويا وهذا النمو المفرط للمدن الصغيرة جراء الزيادة الطبيعية للسكان بالدرجة الأولى والهجرة الريفية بالدرجة الثانية فإن هذه المدن أصبحت ملزمة بالتوسع على حساب الأراضي الفلاحية لأن أغلبها واقعة في وسط فلاحي لتغطية احتياجاتها في مجال السكن، الخدمات والتجهيزات والمرافق العمومية وهنا تطرح إشكالية التنظيم المجالي للمدن الصغيرة مع الحفاظ على المقومات والعناصر الطبيعية للأوساط الريفية المحيطة بها.

تحتل المدن الصـــغيرة في ولاية المســـيلة مكانة واضحة في عملية التحضرــ وتمثل القاعدة الأســاســية للهيكلة الحضرية، بعددها الذي يقدر بســبع مدن مقابل مدينة متوسـطة واحدة ومدينتين كبيرتين، فهي تزداد كثافة بشـــكل متزايد، كما أنها تعرف تحولات وظيفية ومجالية، إلا أنه ومن خلال توزيعها فيبدو جليا الاختلال المجالي خاصـــة في ظل غياب فئة المدن المتوسطة باستثناء مدينة سيدي عيسى شمال غرب الولاية.

جاءت دراستنا لهذا الموضوع الذي يكمن في مكانة المدن الصغيرة في الشبكة الحضرية ودورها في التوازن المجالي (حالة ولاية المسيلة)، نظرا لأهمية المدن الصغيرة في التوازنات الوظيفية داخل إقليمها والأقاليم المجاورة بالإضافة إلى ضمان توازن الشبكة الحضرية، وعدم قيامها بأدوارها يؤدى إلى ظهور اختلالات مجالية ووظيفية بناءا على هذه الإشكالية العامة يمكننا طرح التساؤل التالي: ماهو واقع الشبكة الحضرية في ولاية المسيلة؟ وما هي مكانة المدن الصغيرة في هذه الشبكة الحضرية ؟ وما هو دورها في تحقيق شبكة حضرية متوازنة؟

انطلاقا من الأهمية الديموغرافية والوظيفية لهذه المدن، مكانتها في الشبكة الحضرية لولاية المسيلة، دورها كوسيط بين قمة الهرم العمراني وقاعدته، وكذا دورها المستقبلي في ضمان التوازن المجالي وإعادة تنظيم الهيراركية الحضرية .

1. **تقديم عام لولاية المسيلة**

1.1 الموقع الجغرافي والإطار الطبيعي

المسيلة من الولايات الداخلية تحتل ولاية المسيلة موقعا وسطا للشمال الجزائري، حيث تعتبر همزة وصل بين شرق البلاد وغربها، وما بين الشمال وجنوبها، فهي تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا التي تمتد على مساحة 18175 كلم^2، تحدها من الشمال ولاية برج بوعريريج، من الشمال الشرقي ولاية سطيف، ولاية البويرة من الشمـال الغربي، ولاية باتنة من الشـرق، ولاية

المدية من الغرب، ولاية بسكرة من الجنوب الشرقي، ولاية الجلفة من الجنوب الغربي، يعتبر إقليم الولاية محوريا و منطقة عبور بين السلسلتين الجبليتين الأطلس التلي و الصحراوي حيث أن التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية تتمثل في المناطق الجبلية على جهتي شط الحضنة، منطقة الوسط المتكونة أساسا من الهضاب و الهضاب العليا، منطقة السبخة الممثلة بشط الحضنة في الوسط الشرقي و الزحرز الشرقي في منطقة الغرب الوسطى، منطقة الكثبان الرملية.

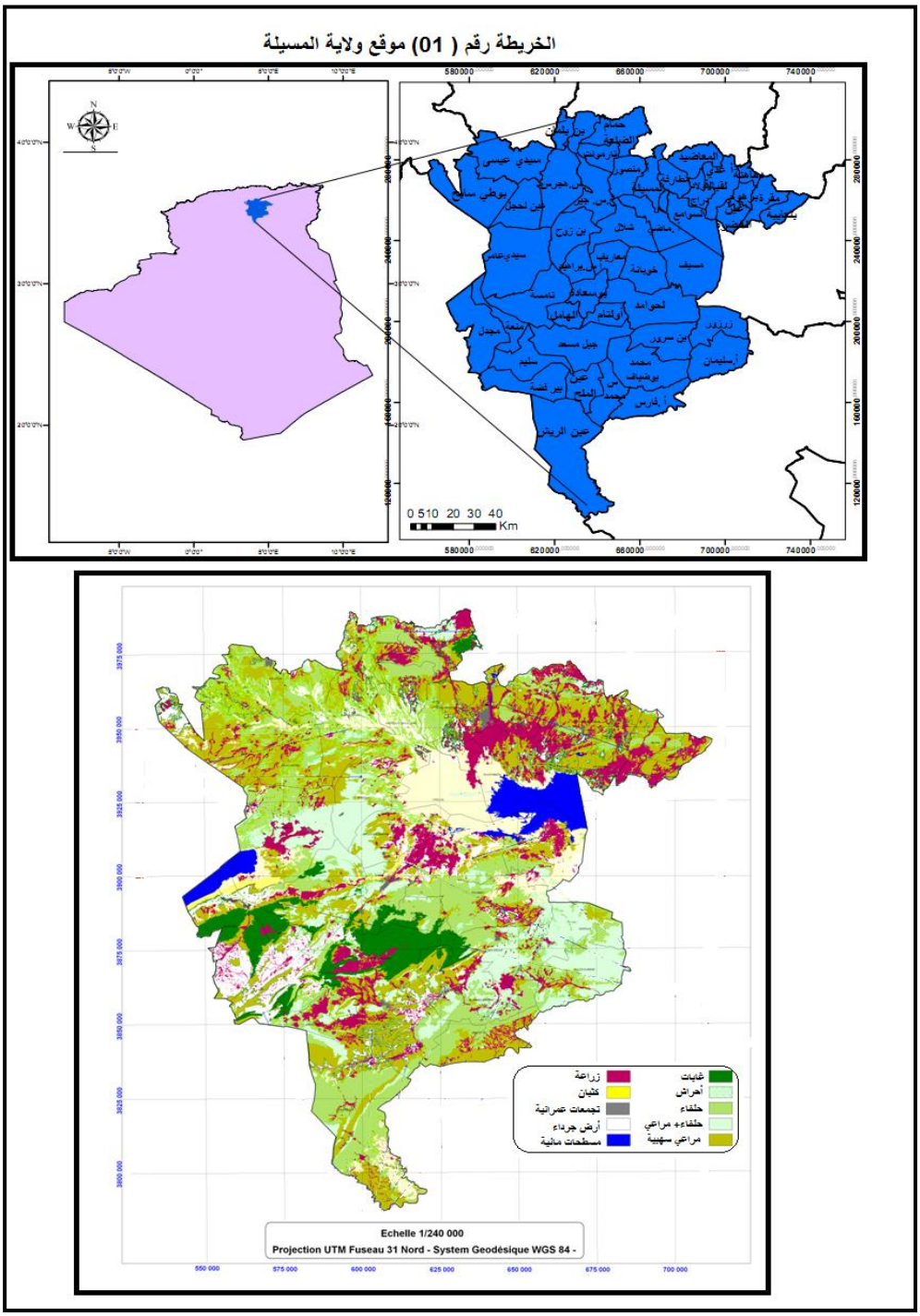

2.1 نمط التوزيع بحساب معامل جيني (Indice Gini) : نسبة التركيز

إن دراسة التوزيع العددي للسكان، يرتبط بدراسة التركيز السكاني، وهو ما يعني ميل السكان إلى تركزهم في منطقة واحدة ضمن حدودها المعلومة، أو التشتت فيها حيث أن القيمة في دراسة التوزيع تتمثل في مدى تركزه من ناحية وكثافته في منطقة ما من ناحية أخرى، وعند دراسة التركيز السكاني نحصل على نتائج تلقي الضوء على مدى العلاقة بين التوزيع السكاني ومساحة المجال الذي يعيشون فيه، بحيث نستخدم عدة أساليب إحصائية لقياس تركيز السكان من بينها معامل جيني.

يساعدنا هذا المؤشر في معرفة كيفية تركز السكان عبر إقليم الولاية. هذا المؤشر يحسب كالآتي:

$$\text{نسبة تركز السكان} = \left(\frac{\text{سكان البلدية}}{\text{سكان الولاية}} * 100\right) - \left(\frac{\text{مساحة البلدية}}{\text{مساحة الولاية}} * 100\right)$$

ومن خلال تطبيق هذا القانون على ولاية المسيلة تحصلنا على النتائج التالية:

إن أكبر نسبة تركز للسكان سجلت ببلدية المسيلة 16.95%.

أما أصغر تركز للسكان سجل ببلدية الحوامد بـ: - 9.00 %.

نلاحظ من خلال الخريطة رقم (02) تباين التركز للسكان بسبب اختلاف المعطيات الجغرافية الطبيعية والبشرية لبلديات الولاية.

الفئة الأولى: تركز شديد للسكان

سكان يتميزون بالتجمع وتتمثل في بلدية المسيلة لكونها عاصمة الولاية وقطب ديناميكي داخل الولاية.

الفئة الثانية : تركز عادي للسكان (متوسط)

وهي التي تضم السكان المتوزعين في حالة مثلى أو قريبة من ذلك وتضم 17 بلدية أولها بلدية بوسعادة بنسبة 11% لكونها قطب منافس للمركز الرئيسي، أما باقي البلديات من هذه الفئة مثل: سيدي عيسى، عين الملح، مقرة ....، بمؤشرات تتراوح بين 5.20 % ببلدية سيدي عيسى و0.12 % ببلدية الهامل، وهي بلديات تعرف تركز عادي للسكان، وهذا راجع إلى تربعها على مساحة متوسطة وقد يعود ذلك إلى التوافق بين المساحة وحجم السكان.

الفئة الثالثة : تبعثر عادي للسكان (متوسط)

و تضم السكان المتوزعين في حالة ضعيفة أو قريبة من ذلك وتضم 28 بلدية، وهذا راجع إلى احتواء هذه البلديات على أراض رعوية، أو رملية كما هو الحال في بعض البلديات الجنوبية أما بالنسبة لكل من بلدية السوامع، خوبانة، شلال، المسيف، معاريف، أولاد ماضي فجزء من

مساحتها عبارة عن أراضي ملحية سبخة أو شط، كما يعود ذلك إلى كبر مساحة التراب البلدي وعدم التوافق بين الحجم وعدد السكان.

الفئة الرابعة: تبعثر شديد للسكان

وتضم هذه الفئة بلدية واحدة وهي: الحوامد، بمعدل تبعثر قدره -8.85 %،

هي البلدية الأقل تركزا عبر الولاية والأكبر مساحة بـ: 1745 كلم^2 ويسودها الطابع الصحراوي السهبي وانتشار الكثبان الرملية على مجالها.

الخريطة رقم (02): خريطة التركز السكاني حسب معامل جيني

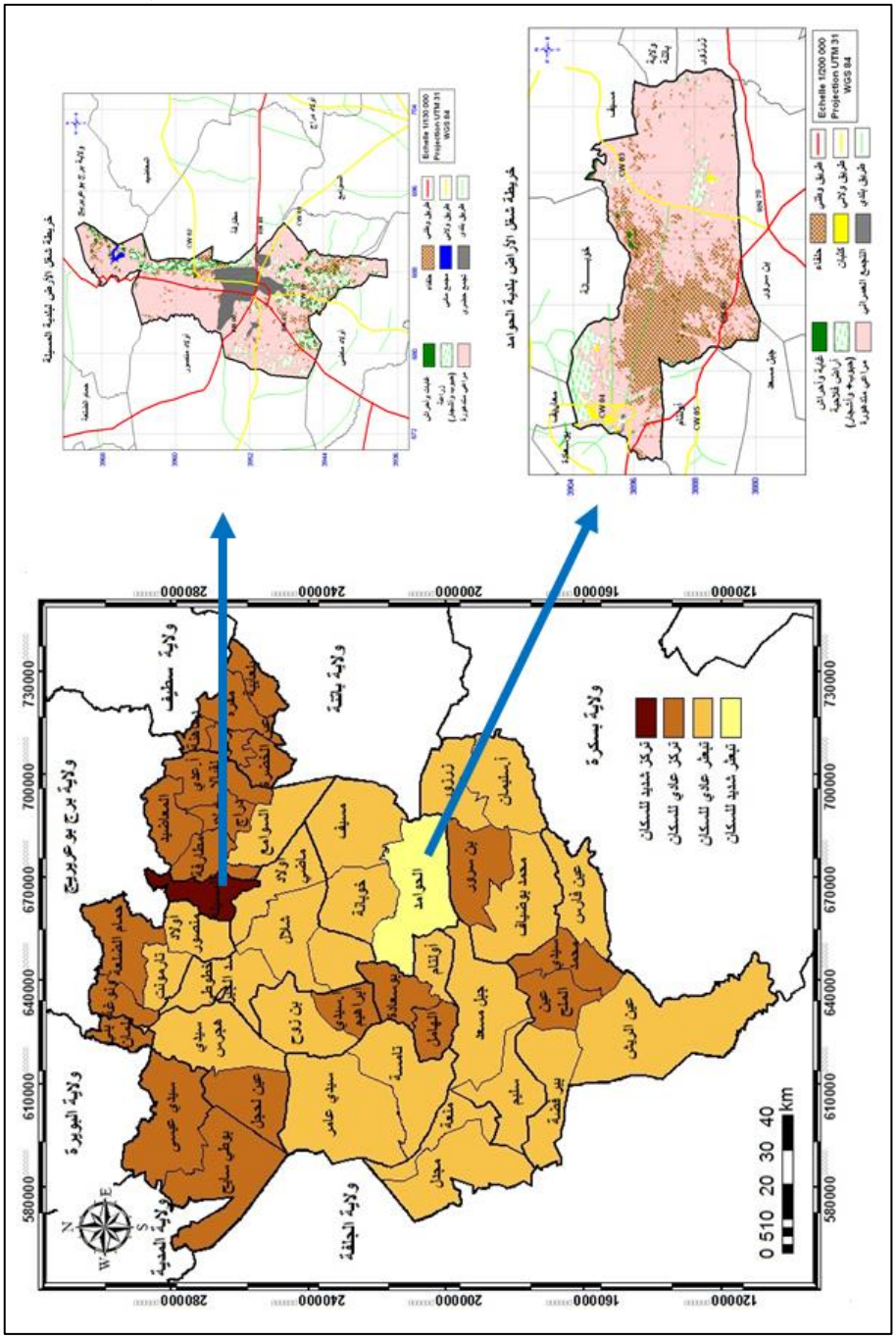

2. دراسة تحليلية للشبكة الحضرية لولاية المسيلة

قبل الخوض في هذه الدراسة وجب الإشارة إلى معايير تصنيف المدن الصغيرة والتي هي عديدة ومختلفة من حيث المعايير التي تعتمد عليها، فمثلا في الدانمارك تعتبر مدينة صغيرة كل تجمع سكاني وصل عدد سكانه 250 نسمة (elie maurt 1974) وفي فرنسا تعتبر مدينة صغيرة كل تجمع سكاني عدد سكانه 6500 نسمة وهناك في فرنسا من يعتبرها انطلاقا من 2000 نسمة، أما في الجزائر فهناك العديد من التصنيفات:

1- يعتبر مركز حضري (مدينة صغيرة) كل تجمع وصل عدد سكانه 5000 نسمة عند كل إحصاء (الديوان الوطني للإحصاء).

2- يعتبر مركز كل تجمع عدد العاملين فيه خارج قطاع الفلاحة يفوق 75% من إجمالي العاملين ويسكنون في المركز.

3- هذا التصنيف الذي يعتمد على عدة معايير (لكحل عبد الوهاب، 1982) إضافة إلى حجم السكان: عدد السكان مابين 8000 و34000 نسمة، أكثر من 100 محل تجاري، من 20 إلى 40 تجهيز، السكان المستفيدين من خدمات هذا المركز مابين 50 ألف و100 ألف.

4- تصنيف الديوان الوطني للإحصاء الذي أعتمد على القانون التوجيهي للمدينة والذي حدد هرم المدن الجزائرية بتحديد المدينة الصغيرة بأنها تجمع حضري يضم مابين 20 ألف و 50 ألف نسمة.

وفي دراستنا هذه اعتمدنا على التصنيف الأخير للديوان الوطني للإحصاء الذي يحدد عتبة المدينة الصغيرة من 20 ألف إلى 50 ألف نسمة وأدرجنا 07 مدن هي: عين الملح، عين لحجل، حمام الضلعة، برهوم، بن سرور، مقرة، مجدل، وهذا بالاعتماد على تقدير سكانها إلى غاية 31 ديسمبر 2020.

تطور البنية الحضرية في ولاية المسيلة من 1966 إلى 2008

– **بين تعدادي 1966 و1977:** الزيادة في عدد التجمعات الحضرية بولاية المسيلة كانت ملحوظة ومدعومة بالنمو السكاني السريع والكبير، حيث تضاعف عدد التجمعات الحضرية التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة منذ التعداد الأول بعد الاستقلال، انتقل من 15 تجمع في عام 1966 إلى 41 في عام 1998، موزعة بطريقة مميزة في الجزء الشمالي من المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في التسميات التي تحدد المناطق الحضرية في الجزائر ولكي نتمكن من إجراء مقارنات بين فترات التعدادات، فقد اخترنا إنشاء عتبة قدرها 5000 نسمة، هذه العتبة التي تحدد اليوم الطابع الحضري لتجمع ما، في عام 1966 كان في ولاية المسيلة تجمعين حضريين يزيد عدد سكانهما عن 10000 نسمة الأول يتمثل في مقر الولاية المسيلة يقع شمال الولاية وبلغ عدد سكانه 19675 نسمة، والثاني تجمع بوسعادة وسط الولاية بـ: 13150 نسمة إلى جانب

هذه التجمعات البالغ عددها 02 ، تتكون الولاية من أكثر من 45 تجمعا عمرانيا لا يعتبر حضريا، ويتميز بعدد سكان أقل من 1000 نسمة وأقل من ذلك بكثير، تضم هذه المجموعة التجمعات السكانية الواقعة في مناطق شاسعة تتكون من السكان الرحل بشكل أساسي ، مثل أولاد دراج (337 نسمة) ، أولاد عدي لقبالا (412 نسمة) ، مقرة (769 نسمة) أو حتى برهوم (301 نسمة)....إلخ.

بين عامي 1966 و1977، طرأت تغيرات في الإطار الحضري للولاية وتميزت بمعدل نمو سكاني حضري بلغ 31.07 ٪، ثم ارتفع من 35366 نسمة إلى 64332 نسمة، وحافظ التجمعين الحضريين لعام 1966 على حالتهما الحضرية ، ولم يتم تراجع تصنيفهما، بينما 12 تجمعا ناشئا إرتبط توسعها مباشرة بموقعها على محاور الطرق الرئيسة كمحور سيدي عيسى- مقرة، مقرة (3470 نسمة) التجمع الذي يمثل نقطة ربط بين المسيلة، باتنة وسطيف، برهوم (1265 نسمة) في مفترق طرق)، أو بالقرب من الأقطاب الحضرية (أولاد دراج (2.097 نسمة)، تقودنا هذا الوضعية إلى ملاحظة الديناميكية القوية للمدن الصغيرة، خلال هذه الفترة شهدت التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة متوسط معدل نمو بلغ حوالي + 319٪، في حين تميزت التجمعات التي تجاوزت 20.000 نسمة بمتوسط معدل + 72٪، معا بعض الاستثناءات في الفئة الأولى من التجمعات مثل أولاد دراج، برهوم، مقرة، سيدي عيسى، عين الملح....إلخ التي تجاوزت هذا المعدل بشكل كبير بمعدلات تتراوح بين 320٪ ، + 522٪، كما تميز هيكل الإطار الحضري في ولاية المسيلة عام 1977 بتغيرات في التدرج الهرمي، حيث أن فئة أقل من 2000 نسمة هي التجمعات الأكثر عددا (48 وحدة)، وشهدت أكبر التجمعات المسيلة وبوسعادة، والتي تجاوز عدد سكانها 20 ألف نسمة معدلات نمو منخفضة نسبيا (+ 72٪ في المتوسط) مقارنة بالتجمعات التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة (+ 319٪)، فيما بقي حجم بعض التجمعات ثابتا مثل أولاد دراج، أولاد عدي لقبالة، برهوم ومقرة...إلخ، نتيجة لذلك قلصت تجمعات مقرة، سيدي عيسى، عين الملح، حمام الضلعة، بن سرور الفجوة بينها وبين التجمعات الكبيرة، وتقلصت الفجوة بين المسيلة والتجمع الثاني بوسعادة كأكبر تجمعين عمرانيين في إقليم ولاية المسيلة.

- **بين تعدادي 1977 و1987:** مثل الفترة الإحصائية السابقة، احتفظت بعض التجمعات الحضرية بوضعها الحضري، ودخلت تجمعات جديد إلى المجموعة الحضرية، وبذلك أصبح عدد التجمعات مستقرا بـ: 39 وحدة، بزيادة ديموغرافية حضرية كانت الأكبر خلال الفترة 1966-2008 ، + 237 ٪، أكبر التجمعات الحضرية في هذه الفترة (المسيلة وبوسعادة) تجاوزت 122293نسمة مع 65805 و 56488 نسمة على التوالي، بينما تجمع مقرة تميز بنمو ضعيف نسبيا مقارنة بباقي التجمعات (+ 102٪)، برهوم (+ 364٪) ضمن فئة +5000 نسمة مثلها مثل أولاد

عدي لقبالا التي تشهد أقوى نمو نسبي في هذه الفئة (+ 383٪ بـ: 3696 نسمة في عام 1987)، أولاد دراج (4692 نسمة).

بالمقارنة مع الفترة السابقة قاعدة التسلسل الهرمي الحضري (شكل 37) ،انخفضت الطبقة الأخيرة التي تضم التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة بشكل كبير بسبب التغييرات الإدارية حيث انتقلت من 41 إلى 19 وحدة في 1987 ، معدل نموها المتوسط مرتفع (+ 224٪) تجاوزه إلى حد كبير تجمعات معينة مثل أولاد عدي لقبالا (+ 383٪)، برهوم (+ 364٪)، حيث كشفت هذه المعدلات عن ديناميكية حقيقية، نجد أن نصيبها في إجمالي النمو الحضري مرتفع نسبيا أيضا، بوسعادة والمسيلة التي تقترب منها (56488 نسمة و65805 نسمة) تميزت بشكل واضح عن بقية الشبكة الحضرية في ولاية المسيلة، ولم تتجاوز التجمعات الحضرية الأخرى 30 ألف نسمة باستثناء سيدي عيسى (53121 نسمة)، اثنان منهم يتراوح عدد سكانها بين 20.000 و 30.000 نسمة في عين لحجل (24.348 نسمة) وعين الملح (21789 نسمة) تجمع بين 10000 - 20000 نسمة تسعة عشر تجمعا، معظمها تجمعات قريبة من المراكز الحضرية الإقليمية الرئيسية أو تقع على محاور الطرق الرئيسية في الجزء الشمالي للولاية، مثل حالة حمام الضلعة (17174 نسمة) ، أولاد دراج (10965)، مقرة (11689)، برهوم (13602)، أولاد عدي لقبالا (11378)، وبعض المدن مثل سيدي عامر والهامل.

التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة في عام 1977 ارتقت إلى الفئة الأعلى مباشرة (5000 - 20000 نسمة) بمعدلات نمو استثنائية إلى حد ما وأعلى بشكل عام من تلك التجمعات التي تنتمي إلى نفس الفئة خلال الفترة السابقة، يمكن ملاحظة أمثلة مختلفة مثل مقرة وبرهوم وأولاد عدي لقبالا وأولاد دراج التي كانت تقع على محور سيدي عيسى – مقرة، ما ميز الشبكة الحضرية لولاية المسيلة عام 1987 هي الفجوة بين المدن الكبرى (56488-65805 نسمة عام 1987) وبقية الفئات في التدرج الهرمي، الفجوة بين الطبقتين بدأت في الزيادة بين عامي 1977 و1987.

– **بين تعدادي 1987 و1998:** شهد النمو الحضري لولاية المسيلة انخفاضا ملحوظا، حيث انتقل من +224٪ إلى + 114٪، حيث انتقل من 47 إلى 57 في عام 1998 وكانت هذه التحولات أكثر وضوحا حيث حققت 10 تجمعات حالة حضرية واحتفظت الوحدات الـ 23 الباقية بالخاصية الريفية، زادت قمة التسلسل الهرمي وازداد عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن 20 ألف نسمة من 6 سنة 1987 إلى 11 عام1998، اثنان منها تجاوزا 80 ألف نسمة، ضمن هذه المجموعة من المدن في أعلى التسلسل الهرمي الحضري المسيلة (100745 نسمة) حيث زادت الفجوة مع التجمع الحضري الثاني بوسعادة من +9317 نسمة في عام 1987 إلى +55302 نسمة في عام 1998.

الميزة الثانية هي النمو الملحوظ لسيدي عيسى حيث انتقل إلى المركز الثالث عام 1998 (بعد المسيلة وبوسعادة)، ولم تشهد المدن ذات الترتيب الأدنى مثل عين لحجل، بن سرور، مقرة، أولاد دراج، وأولاد عدي لقبالا، ... إلخ مثل هذه التغييرات، وظل ترتيبها في التسلسل الهرمي الحضري مستقرا، شملت الفئة +10.000 إلى 20.000 نسمة 13 تجمع، متوسط نموها 136٪، عدد التجمعات التي يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة يشمل 22 وحدات بين عامي 1987 و 1998 ومعدل تحضرها + 13.44٪.

– **بين تعدادي 1998 و2008:** فترة من 1998 إلى 2008 تظهر واقعيا نفس وضع الفترة السابقة ، مما يعني أن هيكل الإطار الحضري ظل مستقرا باستثناء أنه يمكن ملاحظة أن فئة أقل من 5000 نسمة (مطارفة وبلعايبة...إلخ) شهدت تحضرا كبيرا إلى حد ما بنسبة 18.59 ٪ مقابل 13.44 في عام 2008، وهكذا شهدت هذه الفترة ظهور مراكز حضرية جديدة بما في ذلك الجرف وبربارا ولعرايب، والتي كانت قبل وقت قصير مجرد تجمعات سكنية بسيطة.

النتيجة:

إن ظهور المدن الصغيرة، وتزايد عددها بشكل رئيسي على محاور الطرق الرئيسية وقرب الأقطاب الحضرية، يتوافق مع التحول العميق في المجال الاجتماعي وأيضا مع التحول في المجال الريفي، حيث أنه بعدما كانت حركة النزوح الريفي الجماعي نحو المدن الكبرى أصبحت نحو هذه المراكز الجديدة التي كان هدفها تثبيت سكان الريف، وهكذا ظهر في ولاية المسيلة جيل جديد من المراكز الحضرية التي كانت في الأصل مراكز ريفية نمت بسرعة كبيرة.

الخريطة رقم (03): تطور الشبكة الحضرية لولاية المسيلة

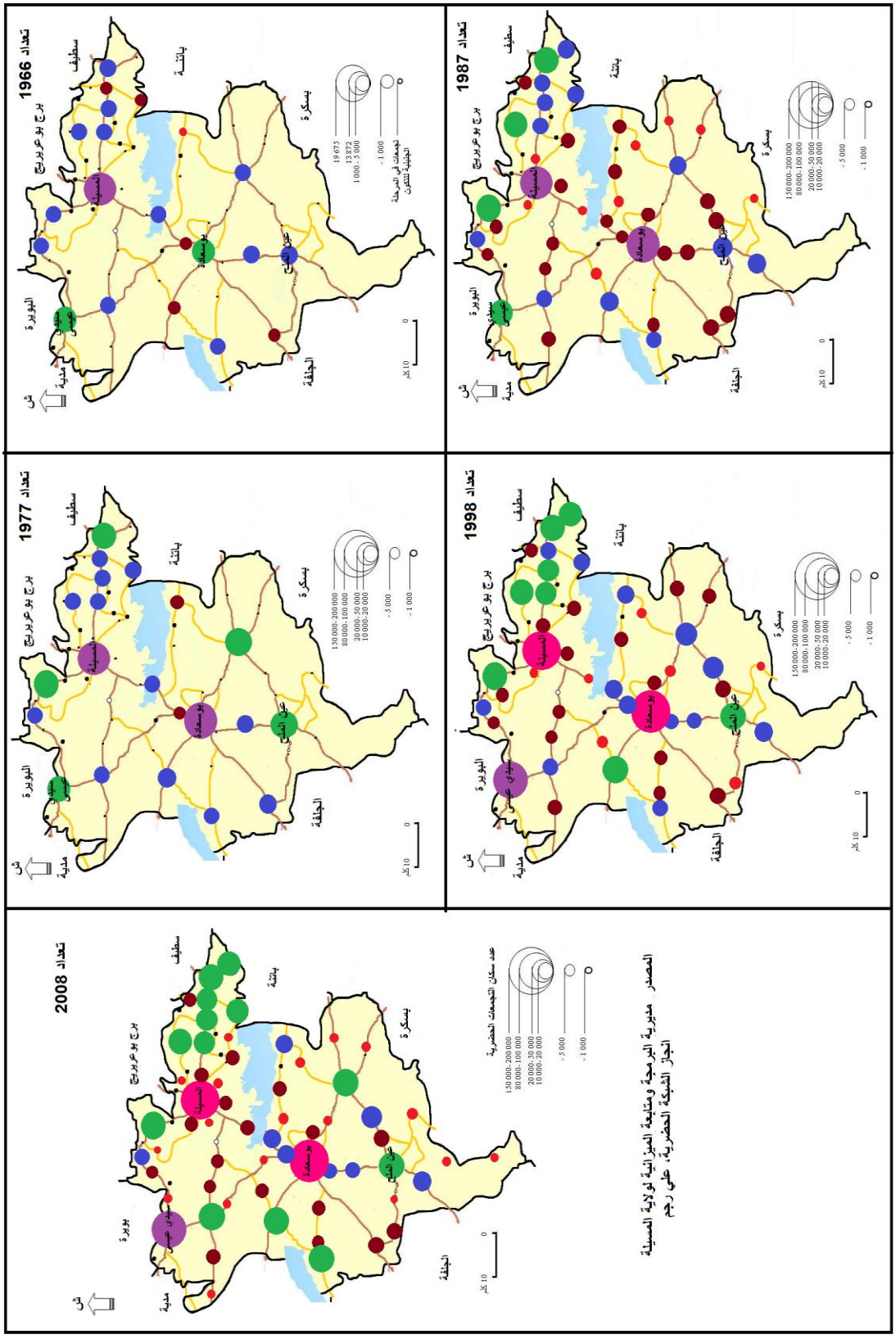

دراسة المرتبة – الحجم للشبكة الحضرية لولاية المسيلة

أولا: في تعداد 1987 يتبين أن جميع المراكز تقريبا هي فئة أقل من 10000 نسمة باستثناء 06 تجمعات هي المسيلة، بوسعادة، سيدي عيسى، مقرة، حمام الضلعة، المعاضيد فهناك إختلال ملحوظ بالمقارنة مع الانحدار النظري، أفرز ظاهرة توازن حجم المراكز 1000 نسمة، والتي سجلت مع ذلك حجما لم يرق إلى المستوى النظري بسبب النمو السريع في باقي المراكز بالشبكة، وإلى توالد مراكز جديدة بقاعدة الهرم العمراني ذات طبيعة زراعية مثل القرى الاشتراكية السابقة وإلى حركة انتقال واسعة من الريف صوب المدن نتيجة سياسة التنمية الاقتصادية وسياسة التشغيل، كما يفسر بالبعد الاقتصادي ولكن بالأساس عامل الترقية الإدارية لمراكز صغيرة وبلديات.

ثانيا- لقد اظهرت نتائج تعداد 1998 بداية تراجع الاختلال بين المنحنى النظري والفعلي حيث سجل منحنى الانحدار قيمة -1.33، هذا التراجع ربما يفسر بعامل الهجرة من القرى المجاورة إلى التجمعات الحضرية وبالضبط إلى المدن الصغيرة، عين لحجل، عين الملح، حمام الضلعة كما أظهر تراجع بعض من رتبة أعلى إلى رتبة أقل مثل سليم، بسبب طبيعتها الصعبة التي أدت إلى عدم قدرتها على جذب السكان، واحتفاظ البعض الآخر بمرتبتها مثل: بن سرور، سيدي امحمد، عين الريش،....إلخ.

ثالثا- أما تعداد 2008 الأخير يسجل اختلال واضح في منحنى التوزيع الفعلي مقارنة بالمثالي نتيجة تضخم المراكز بالإضافة إلى توالد المزيد من التجمعات الصغيرة في قاعدة الهرم الحضري وهذا دليل الديناميكية في المستقبل ودخول بعض المراكز إلى فئة المدن الصغيرة.

كما نلاحظ صعود آخر في الرتبة لمدينة عين الخضرة، عين لحجل، برهوم، بن سرور ومجدل وهو ما يؤكد أهمية الرتبة الإدارية والتجهيزات ومحاور الطرق وكذلك نسجل ارتقاء في الرتبة للعديد من المراكز أهمها التراجع الكبير في رتبة كل من أولاد سليمان وزرزور بسبب فقدانها لجزء من سكانها، حيث فقدت أولاد سليمان حوالي 20% من سكانها أي من 5099 نسمة إلى 4116 نسمة.

الشكل رقم (01): الشبكة الحضرية لولاية المسيلة علاقة الرتبة –الحجم
(تعداد 2008- تقديرات 2020

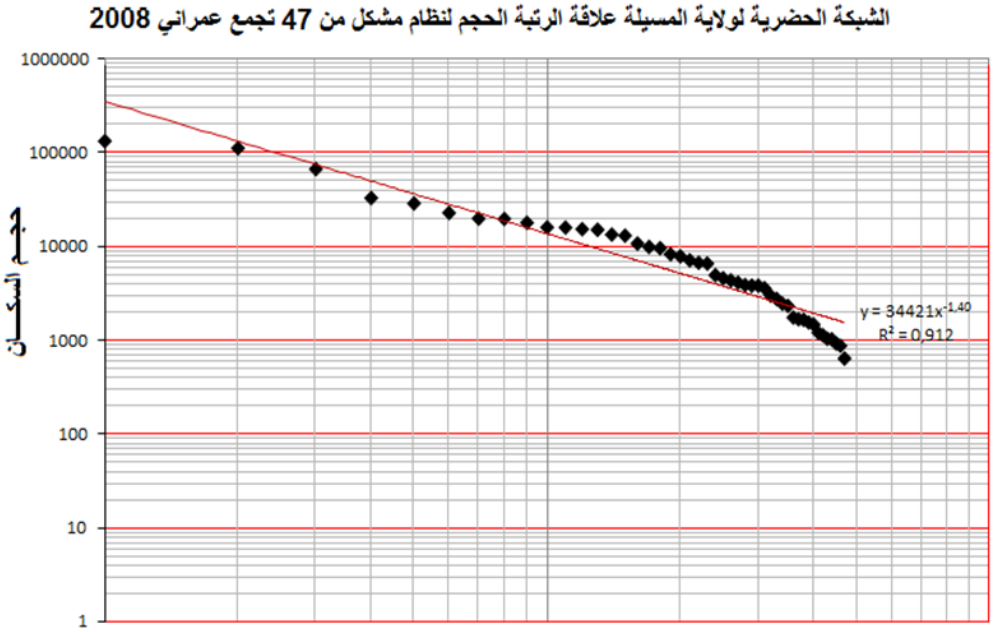

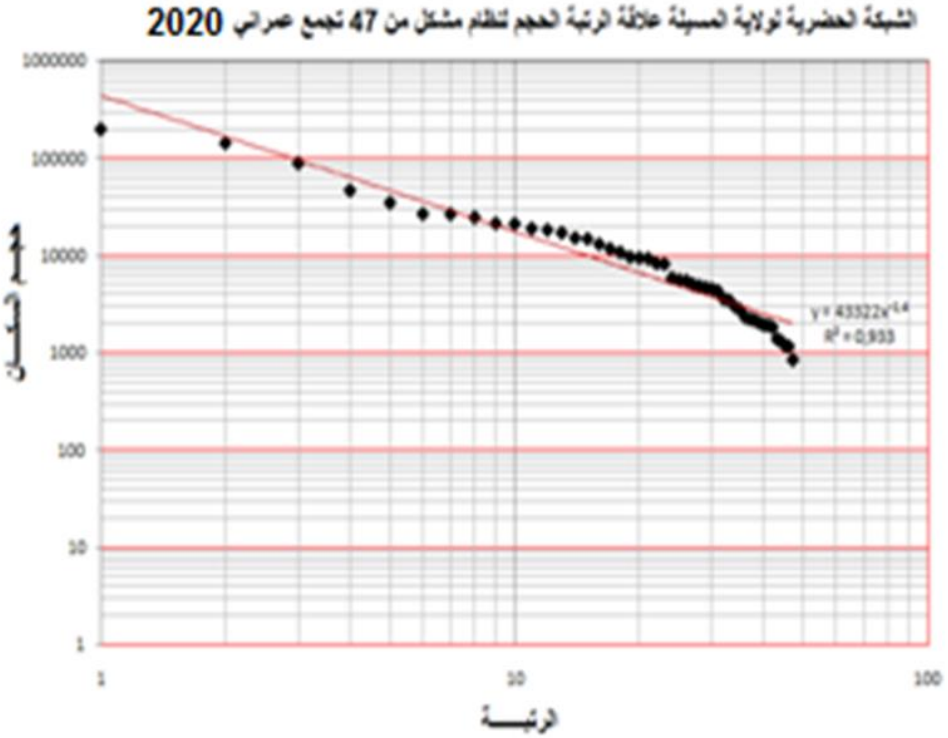

جدول رقم (01): تطور عدد التجمعات الحضرية حسب الفئات الحجمية للنظام الحضري المسيلي:

الفئات الحجمية للتجمعات العمرانية	عدد التجمعات العمرانية حسب						الزيادة (20-08)
	87	98	الزيادة (98-87)	2008	الزيادة (08-98)	تقديرات 2020	
أقل من 5000 نسمة	31	29	↓	24	↓	20	↓
فئة 5000- 10000 نسمة	7	9	↑	7	↓	9	↑
فئة 10000- 20000 نسمة	6	5	↓	10	↑	8	↓
مدن صغيرة فئة 20000-50000 نسمة	2	2	=	3	↑	7	↑
مدن متوسطة فئة 50000- 100000 نسمة	1	1	=	1	=	1	=
مدن كبرى فئة أكثر من 100000 نسمة	0	1	↑	2	↑	2	=

رابعا: حسب تقديرات عدد سكان التجمعات الحضرية للولاية لعام 2020، فإن هناك إمكانية تغير الهراركية واتجاهها نحو التوازن مع بقاء هيمنة مقر الولاية والقطب المنافس له بوسعادة وذلك بارتفاع عدد المدن الصغيرة من 03 إلى 07 مدن من خلال انظمام كل من برهوم، بن سرور، مقرة، مجدل بحجم سكاني قدره 26594 نسمة، 24388 نسمة، 21388 نسمة، 21182 نسمة على التوالي وخروجها من الفئة الحجمية 10000-20000 نسمة مع صعود بعض التجمعات الثانوية الريفية إلى تجمعات شبه حضرية أو نصف حضرية.

كما نسجل استمرار التطور العددي في المدن الصغيرة مقابل مدينة متوسطة واحدة تتمثل في مدينة سيدي عيسى ومدينتين كبيرتين هي مقر الولاية وبوسعادة، وتراجع عدد التجمعات من فئة 10000-20000 نسمة من 10 تجمعات إلى 8 وارتفاع عدد التجمعات من فئة 5000-10000 نسمة من 07 إلى 09 تجمع وتراجع عدد التجمعات من فئة أقل من 5000 نسمة من 24 تجمع إلى 20 تجمع وهي في الغالب تجمعات ريفية، وصعود بعض التجمعات إلى فئة أكثر من 5000 نسمة، كما سيرتفع عدد سكان المدن الصغيرة من 84381 نسمة في تعداد 2008 إلى 202038 نسمة سنة 2020 أي من12.65% إلى 23.23 % من إجمالي سكان الولاية التي من المرجح أن يصل إلى 869810 نسمة حسب تقديرات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية المسيلة.

من خلال المنحنيات البيانية السابقة والخاصة بالرتبة والحجم للنظام الحضري المسيلي نلاحظ 06 مدن فقط حافظت على رتبها وهي مقر الولاية وبوسعادة، سيدي عيسى، عين الملح، عين لحجل وحمام الضلعة.

الشكل رقم (02): هيراركية الشبكة الحضرية لولاية المسيلة (تعداد 2008)

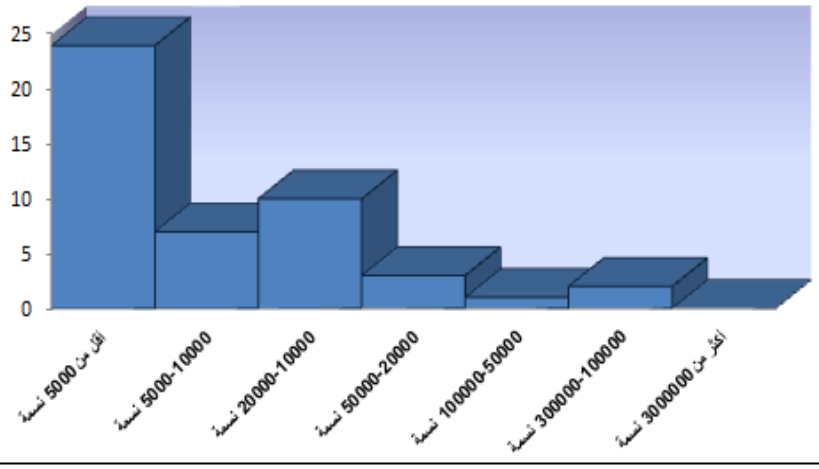

الشبكة الحضرية لولاية المسيلة شهدت بعض التغيرات بين آخر تعداد للسكن والسكان سنة 2008 وتقديرات 2020، بالنسبة للمدن الكبيرة فئة 300000-100000 نسمة (المسيلة، بوسعادة) والمتوسطة فئة 100000-50000 نسمة (سيدي عيسى) حافظت على نفس العدد والترتيب، في حين فئة المدن الصغيرة تضاعف عددها من 03 مدن إلى 07 مدن بصعود كل من مدينة مقرة، بن سرور، مجدل وبرهوم من فئة التجمعات الحضرية الكبيرة، حيث أصبح حجمها السكاني 21388 نسمة، 24668 نسمة، 21482 نسمة و26594 نسمة على التوالي، بينما فئة التجمعات الحضرية الكبيرة شهدت صعود تجمع عين الخضرة ومسعد ليصبح عددها 08 تجمعات بعد أن كانت 10 تجمعات سنة 2008، فئة التجمعات الحضرية المتوسطة أصبح عددها 09 تجمعات بصعود كل من تجمع سليم، خوبانة، الحوامد، المعاضيد من فئة التجمعات الصغيرة (المراكز الريفية)، ويمكن تفسير هذه الديناميكية في الشبكة الحضرية بميل السكان نحو الاستقرار بالمراكز الحضرية والمدن للاستفادة من الخدمات والتجهيزات خاصة القريبة من محاور الطرق الرئيسية والأقطاب الحضرية مثل مقر الولاية المسيلة والقطب المنافس بوسعادة.

3.2 نمط التوزيع المكاني للمدن الصغيرة لولاية المسيلة

- **الطريقة المرجعية:** يمكن تحديد نمط توزيع المراكز العمرانية عبر إقليم ما باستخدام مؤشر كاي تربيع

(Test, Khideux -X^2-):

$$X^2 = \frac{\text{مجموع } (\text{ف}-\text{م})^2}{\text{مجموع م}}$$

حيث: X^2 = قيمة مربع كاي، ف= العدد الفعلي لمراكز الاستقرار داخل كل مربع،
م= العدد المتوقع لمراكز الاستقرار داخل كل مربع.

يستخدم مربع كاي في الجغرافيا لدراسة أنماط التركز للظواهر الجغرافية خاصة في مجالات الظواهر الممثلة بالنقاط والتي تعتمد عليه هذه الدراسة للمدن الصغيرة، وأن استخراج قيمة كاي للقيم الممثلة بالنقاط يتطلب تغطية المنطقة المدروسة بشبكة من المربعات المتساوية المساحة والتي تعتمد على أسلوب اختيار الباحث في عملية رسم هذه المربعات حيث يراعى أن لا تكون مربعات خالية من النقاط (الزعبي ابراهيم، 2009).

2.6 توزيع المراكز الحضرية

إن الهدف من هذا العنصر هو قياس التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع لجميع التجمعات العمرانية عبر اقليم ولاية المسيلة وتفسير هذا التوزيع من خلال فرضيتين:

- الفرضية الأولى: عدم وجود فروق مهمة بين التوزيع الحقيقي والتوزيع المتوقع (التوزيع المنتظم المثالي).

- الفرضية الثانية: وجود اختلاف جوهري بين التوزيع الواقعي للمدن وبين التوزيع النظري المتوقع أن يكون هذا الاختلاف يعود لعوامل ليست لها علاقة بالمصادفة وهذه العوامل قد تكون طبيعية (التضاريس، المناخ، التربة ...) أو بشرية (شبكة الطرق، العامل التاريخي ممثلا في شبكة القرى أو المراكز القديمة ...)، أو كلاهما، ويمكن تأكيد ذلك من خلال: العلاقة بين العوامل المؤثرة في توزيع المدن تتضح من خلال الفصل الأول الذي أشرنا فيه وباختصار إلى الجانب الفيزيائي لولاية المسيلة.

حيث نلاحظ من خلال إجراء عملية تطابق بين الخريطة رقم (04) الخاصة بالتوزيع المجالي للتجمعات العمرانية ممثلة في المقرات الرئيسية للبلديات وخرائط الوسط الطبيعي ممثلة في خريطة التساقطات والشبكة الهيدروغرافية، وخريطة استخدامات الأرض، نجد أن الجزء الجنوبي من الولاية هو الذي يفتقر إلى تواجد تجمعات عمرانية هامة حيث يشكل مجال يضم نطاق انكشافات صخرية ومنطقة رملية وتربة غير متطورة ذات درجة ملوحة كبيرة وشبكة هيدروغرافية غير كثيفة، بالإضافة إلى شبكة طرق غير كثيفة ومتدهورة.

جدول رقم (02): قياس التوزيع الحضري للمدن عبر إقليم ولاية المسيلة:

رقم المربع	العدد الفعلي ف	العدد المتوقع م	(ف-م) 2	(ف-م) 2 / م
1	0	1	1	1
2	0	1	1	1
3	2	1	1	1
4	1	1	0	0
5	1	1	0	0
6	0	1	1	1
7	0	1	1	1
8	3	1	4	4
9	3	1	4	4
10	2	1	1	1
11	3	1	4	4
12	1	1	0	0
13	2	1	1	1
14	0	1	1	1
15	1	1	0	0
16	1	1	0	0
17	1	1	0	0
18	1	1	0	0
19	1	1	0	0
20	2	1	1	1
21	0	1	1	1
22	1	1	0	0
23	1	1	0	0
24	4	1	9	9
25	0	1	1	1
26	1	1	0	0
27	0	1	1	1
28	0	1	1	1
29	2	1	1	1
30	1	1	0	0
31	1	1	0	0
32	3	1	4	4
33	1	1	0	0
34	0	1	1	1
35	0	1	1	1
36	0	1	1	1
37	1	1	0	0
38	2	1	1	1

39	0	1	1	1
40	2	1	1	1
41	0	1	1	1
42	1	1	0	0
43	0	1	1	1
44	1	1	0	0
45	0	1	1	1
46	0	1	1	1
47	0	1	1	1
المجموع			50	50

المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة

من خلال الجدول رقم (02) والخريطة رقم (04) نجد أن 40 مربعا تضم مراكز عمرانية في حين 17 مربع لا تضم أي مركز عمراني رئيسي، أي حوالي ثلث مساحة الولاية لا يضم أي مقر عمراني، وهذا الثلث تمثله إقليم بلديات عين الملح، أولاد سليمان، مجدل، زرزور، بوطي سايح، ...إلخ وهذا يعبر على الاختلال الواضح الذي يشهده التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية الرئيسية والذي سيكون له انعكاس على التوازن المجالي في الولاية حيث إذا كانت نتيجة القياس تعادل صفرا فإن التوزيع الملاحظ يتساوى في هذه الحالة مع التوزيع المتوقع، وكلما قربت القيمة التي نحصل عليها من تطبيق المعادلة إلى الصفر دل هذا على أن التوزيع محل الدراسة توزيع بعيد عن التجمع ويميل إلى الانتظام على مستوى المساحة.

و قد اقترح كينج KING أن تكون مساحة المربع الواحد تساوي 2 x A / H حيث A تعني مساحة المنطقة و H مجموعة النقاط (المراكز الحضرية) (الشريعي أحمد، 1995)، وبناء على ذلك فقد تم التعديل في حساب المربع الذي سيرسم على خريطة ولاية المسيلة حيث يمكن تصغير مساحة المربع بضربه في 1.5 بدل 2 حتى تصبح على النحو التالي:

- مساحة ولاية المسيلة 18175 كلم^2.
- عدد التجمعات العمرانية الرئيسية في ولاية المسيلة 47 تجمعا عمرانية .

إذن ستبلغ مساحة المربع من خلال ما يلي: (47/18175)* 1.5 = 580.05 كلم^2

وبالتالي ستبلغ مساحة المربع الواحد حوالي 580.05 كلم^2 وعلى هذا الأساس بلغ عدد مربعات الشبكة 47 مربع ويتوقع أن يكون داخل كل مربع نقطة موزعة توزيعا منتظما، كما توضحه الخريطة رقم (04).

الخريطة رقم (04): نمط التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية الرئيسية لمقرات ودوائر ولاية المسيلة

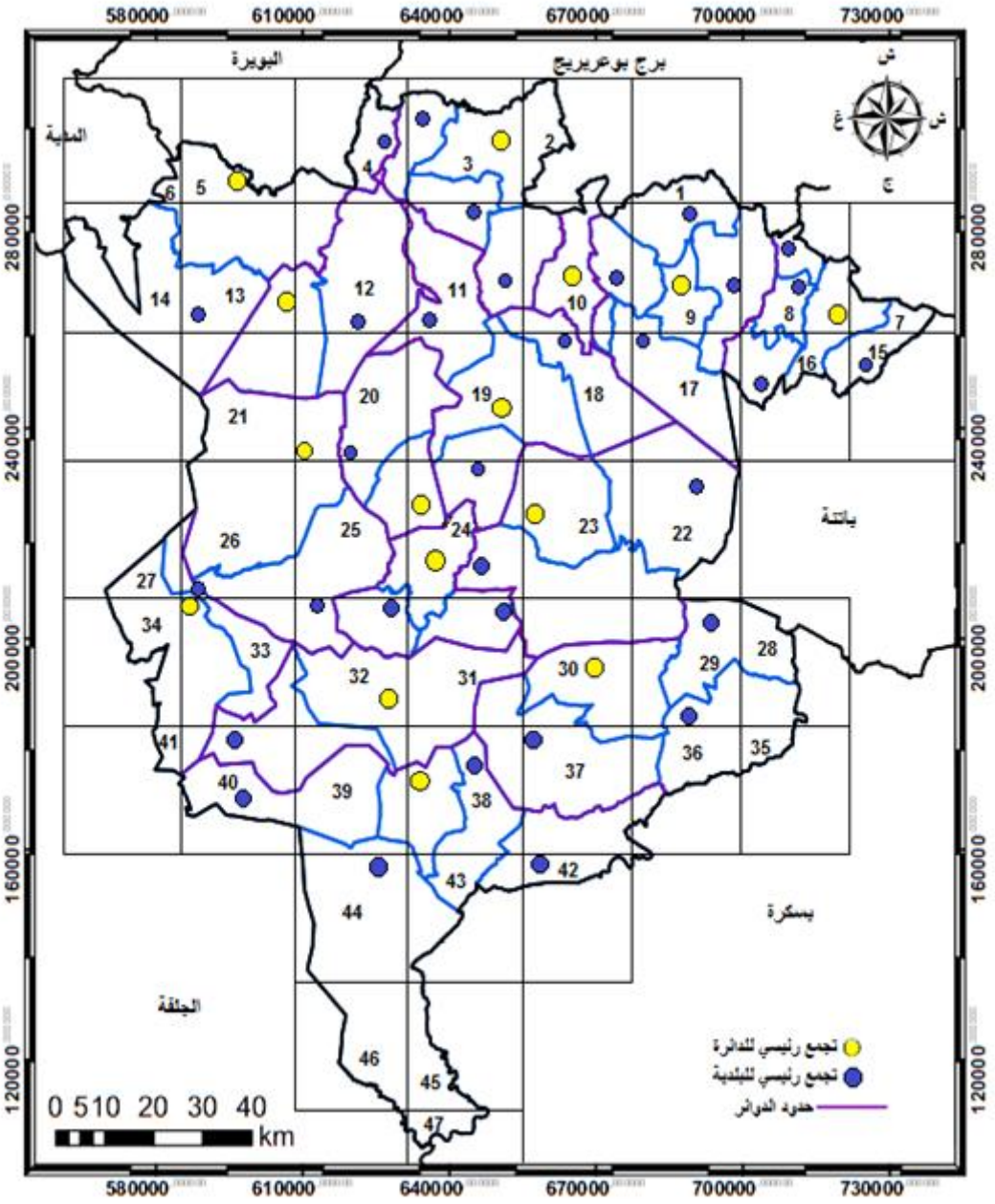

من خلال تطبيق الصيغة السابقة تم التوصل إلى قيمة كاي وتحليلها، حيث تبين من الجدول رقم **(02)** أن قيمة كاي بلغت 50 ويتضح أن قيمة X2 في التوزيع المتوقع تساوي 47، تحت مستوى الثقة 0.01 وبما أن نتيجة كاي المحسوبة 50 أكثر من القيمة النظرية (X2=47) ، فإننا نستطيع رفض الفرضية الأولى والتي تفرض عدم وجود فوارق مهمة بين التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع للمدن في ولاية المسيلة، وبالتالي يمكننا قبول الفرضية الثانية والتي تفترض وجود فوارق مهمة بين التوزيع الحقيقي المشاهد والتوزيع النظري المتوقع، وأن هذه الفروق تعود إلى عوامل مختلفة ليس لها صلة بالمصادفة، قد تكون طبيعية او بشرية، وتؤكد نتيجة $X^2 = 50$ التي هي على مستوى درجة عالية من الثقة، أن التجمعات العمرانية ومن بينها المدن الصغيرة

في ولاية المسيلة موزعة توزيعا غير منتظما، ومنه نستنتج أن عدم الانتظام في التوزيع لا يسمح بتحقيق تكافؤ توزيع الخدمة لسكان الولاية وبالتالي تأكيد للاختلال المجالي والوظيفي للتجمعات العمرانية بمختلف فئاتها الحجمية.

3. الحدود النظرية للمدن الصغيرة

بعد حساب مؤشرات رايلي للمدن الصغيرة (مقرة، برهوم، حمام الضلعة، عين لحجل، بن سرور، عين الملح، مجدل)، لولاية المسيلة التي أضفنا إليها المدينتين الكبيرتين المسيلة كمقر ولاية وبوسعادة والمدينة المتوسطة سيدي عيسى لأهمية مجال نفوذها كونها أقطاب حضرية، والممثلة في الجدول رقم (03) باعتماد المسافات الحقيقية الموجودة بين هذه المدن، تم إنجاز خريطة خاصة بمجالات نفوذ كل مدينة والتي سمحت لنا بدورها بتدوين النتائج والملاحظات التالية:

الفئة الأولى: تتمثل في المدن ذات النفوذ المجالي الكبير يشمل مجال نفوذها 21 تجمع حضري أي ما يقارب نصف عدد المراكز الحضرية، مدينة المسيلة يشمل مجال نفوذها النظري 11 مدن (المعاضيد، أولاد عدي لقبالا، أولاد دراج، السوامع، مسيف، شلال، خطوطي سد الجير، سيدي هجرس، أولاد منصور، مطارفة، أولاد ماضي)، بوسعادة تشمل مجال نفوذها 10 مدن(جبل مسعد، أولتام، لحوامد، خوبانة، معاريف، الهامل، تامسة، أ.سيدي ابراهيم، سيدي عامر، بن زوح)، عين الملح وتشمل 5 مراكز حضرية (بير فضة، سليم، عين فارس، سيدي محمد).

الفئة الثانية: ذات النفوذ المجالي الصغير وتقع على هوامش الولاية وهي: مدينة مقرة التي تشمل مركز بلعايبة، مجدل ويشمل مجال نفودها مركز منعة، عين لحجل التي لا يتجاوز مجال نفوذها مجالها المحلي، مدينة سيدي عيسى وتشمل مركز بوطي سايح، وهي تقع على هوامش الولاية.

إن مجالات نفوذ بعض المراكز الحضرية تستحوذ على مجالات نفوذ مراكز أخرى وتسيطر عليها مما يقلل من درجة هيمنتها على مجالها المحلي، ويمكن تفسير هذا لسيطرة هذه المراكز على تجارة التجزئة وهذا ساعد على أن يتعدى مجال نفوذها حدودها الإدارية (رحام جمال، 1982).

والشيء الذي يمكن استنتاجه هو أن حدود المراكز التجارية المهمة استحوذت على أكبر قدر من المجال، وبالتالي السيطرة الكلية على المجال في حين تبقى المراكز الأخرى تابعة لها في جميع الخدمات وفي التجارة خاصة النادرة منها التي لها مجال نفوذ كبير.

الجدول رقم (03): ولاية المسيلة تطبيق مؤشر رايلي على المدن الكبيرة المتوسطة والصغيرة:

المركزA	المركزB	D A- B	TA	TB	C
المسيلة	برهوم	46,21	8857	1110	12,08
	بوسعادة	59,94	8857	3207	22,52
	بن سرور	73,3	8857	429	13,22
	عين لحجل	57,4	8857	505	11,06
	حمام الضلعة	28,3	8857	1313	7,87
مقرة	برهوم	10,54	811	1110	5,68
عين الملح	بن سرور	45,01	613	429	20,50
	بوسعادة	43,33	613	3207	30,15
	مجدل	55,36	613	247	21,50
حمام الضلعة	سيدي عيسى	55,37	1313	1976	30,50
عين لحجل	سيدي عيسى	23,87	505	1976	15,85
	مجدل	63,44	505	247	26,11
	حمام الضلعة	52,84	505	1313	32,61
بوسعادة	بن سرور	40,7	3207	429	10,90
	مجدل	49,91	3207	247	10,84
	عين لحجل	56,84	3207	505	16,15
	برهوم	90,61	3207	1110	33,56

المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة 2020 + معالجة معطيات

الخريطة رقم (05): مجالات النفوذ النظرية للمدن الكبيرة، الصغيرة والمتوسطو لولاية المسيلة

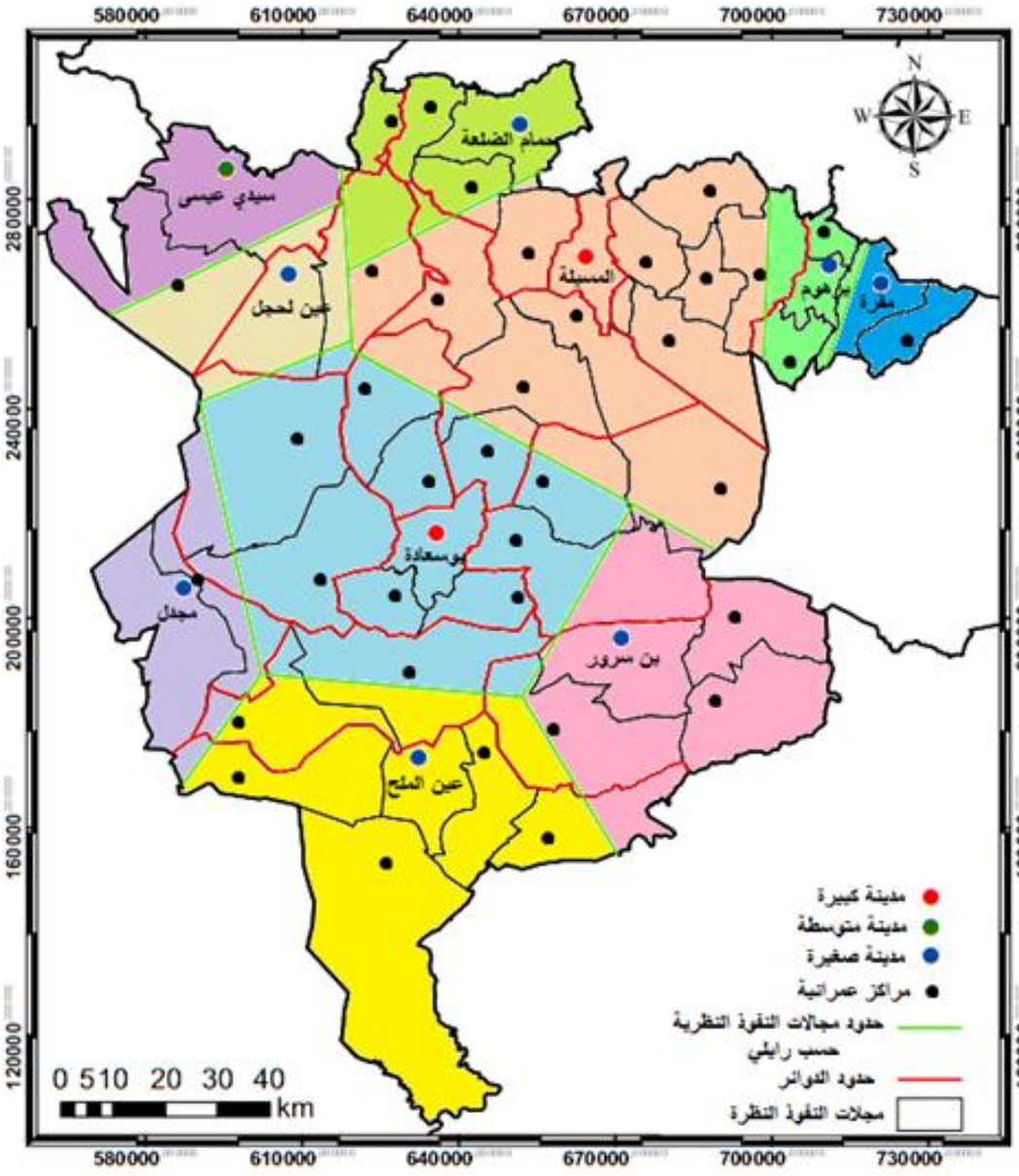

المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة 2020 + معالجة معطيات

تحديد مجال نفوذ المدن المدروسة من خلال تطبيق قانون رايلي يتضح جليا الاختلال بين الوظيفة أو الرتبة الإدارية لكل مدينة ومجالات نفوذها النظرية، حيث نجد أن مجال نفوذ مدينة برهوم التي تمثل تجمع رئيسي لبلدية ينافس مجال نفوذ مدينة مقرة التي تمثل تجمع رئيسي لدائرة، مجال نفوذ مدينة بوسعادة التي تمثل مقر دائرة ينافس مجال نفوذ مدينة المسيلة التي تمثل مقر الولاية.

وبمطابقة خريطة مجالات النفوذ بخريطة شبكة الطرق نجد أن المجال الأكثر تغطية بشبكة الطرق هي الأكثر ديناميكية وتعاملات، كما هو الحال في المنطقة الشمالية من الولاية خاصة على محور

مقرة - سيدي عيسى ووجود أقطاب حضرية ممثلة في مدينة كبيرة المسيلة التي تمارس نفوذها على 11 تجمعا عمرانيا ما يقارب ربع مساحة الولاية ومدينة متوسطة سيدي عيسى ومجموعة من المدن الصغيرة، عكس جنوب الولاية الذي يعاني من الاختلال.

4. مضلعات تيسان أو نظرية أصغر طاقة

هذه الطريقة التمثيلية هدفها هو مقارنة الحدود النظرية مع الحدود الإدارية الحقيقية ورسم المضلعات انطلاقا من مقرات المراكز، وتعد نظرية مضلعات تيسان والتي تتماشى مع نظرية الأماكن المركزية التي تفترض أنه لكل مركز أو مقر (بلدية، دائرة، ولاية) يجب أن تتوافق مع الوضعية المركزية بالنسبة لمجاله الإداري(رحام جمال، 2000).

ومنه فكل مضلع يكون قريب من الشكل المثالي، إن مضلعات تيسان تقسم المجال حيث كل منها يرتبط بالمركز الأقرب، فهو يعمل على التقسيم انطلاقا من أقرب مسافة بين مركزين، ويبين لما المراكز القريبة من بعضها البعض، أما المناطق التي لا تنتمي للمضلعات وتنتمي للمجال الإداري تعتبر كمناطق مهمشة وبالتالي يجب دمجها للمراكز القريبة منها وقد أخذنا بعين الاعتبار التقسيم الحالي للولاية وطبقنا عليه نظرية أقل طاقة بالنسبة للحدود الإدارية البلدية وحدود الدائرة والقيام بمقارنتها مع الحدود النظرية ومعرفة مدى التطابق أو الاختلال الذي يعرفه مجال الولاية بالنسبة للتقسيم الإداري.

تحتوي الولاية على 47 مركز عمراني من مدن كبيرة، متوسطة، صغيرة وتجمعات حضرية وبتطبيق النظرية تحصلنا على النتائج التي تمثلها الخريطة رقم (**06**) ومن خلالها تمكنا من تسجيل الملاحظات التالية:

أن هناك فئتان تم تقسيمها من حيث درجة مطابقة الحدود النظرية بالحدود الإدارية للولاية، الفئة التي تتقارب الحدود النظرية مع الحدود الإدارية وتشمل التجمعات العمرانية مقرات البلديات التي يقترب شكلها من الدائرة أو المربع ومراكزها تقريبا تقع في مركز مجالها الإداري مثل: المعاريف، ...إلخ، الفئة التي تبتعد عن مجالها الإداري والتي تمثل الأغلبية، لكبر مساحتها وشكلها المتطاول كما هو الحال لكل من بلدية لحوامد، عين الريش، مجدل، منعة، مقرة ...إلخ ، وذلك لكون تجمعاتها الرئيسية بعيدة عن مركز مجالها مما يعيق استفادة جميع السكان من الخدمات والتنمية، وبالتالي نشوء مجالات هامشية كبيرة المساحة بين التجمعات العمرانية الرئيسية.

تحتوي الولاية على 47 مركز عمراني من مدن كبيرة، متوسطة، صغيرة وتجمعات حضرية وبتطبيق النظرية تحصلنا على النتائج التي تمثلها الخريطة رقم (**06**) ومن خلالها تمكنا من تسجيل الملاحظات التالية:

أن هناك فئتان تم تقسيمها من حيث درجة مطابقة الحدود النظرية بالحدود الإدارية للولاية، الفئة التي تتقارب الحدود النظرية مع الحدود الإدارية وتشمل التجمعات العمرانية مقرات البلديات التي يقترب شكلها من الدائرة أو المربع ومراكزها تقريبا تقع في مركز مجالها الإداري مثل: المعاريف، ...إلخ، الفئة التي تبتعد عن مجالها الإداري والتي تمثل الأغلبية، لكبر مساحتها وشكلها المتطاول كما هو الحال لكل من بلدية لحوامد، عين الريش، مجدل، منعة، مقرة ...إلخ ، وذلك لكون تجمعاتها الرئيسية بعيدة عن مركز مجالها مما يعيق استفادة جميع السكان من الخدمات والتنمية، وبالتالي نشوء مجالات هامشية كبيرة المساحة بين التجمعات العمرانية الرئيسية.

الخريطة رقم (06)

مجالات النفوذ النظرية للمدن الكبيرة، الصغيرة والمتوسطو لولاية المسيل

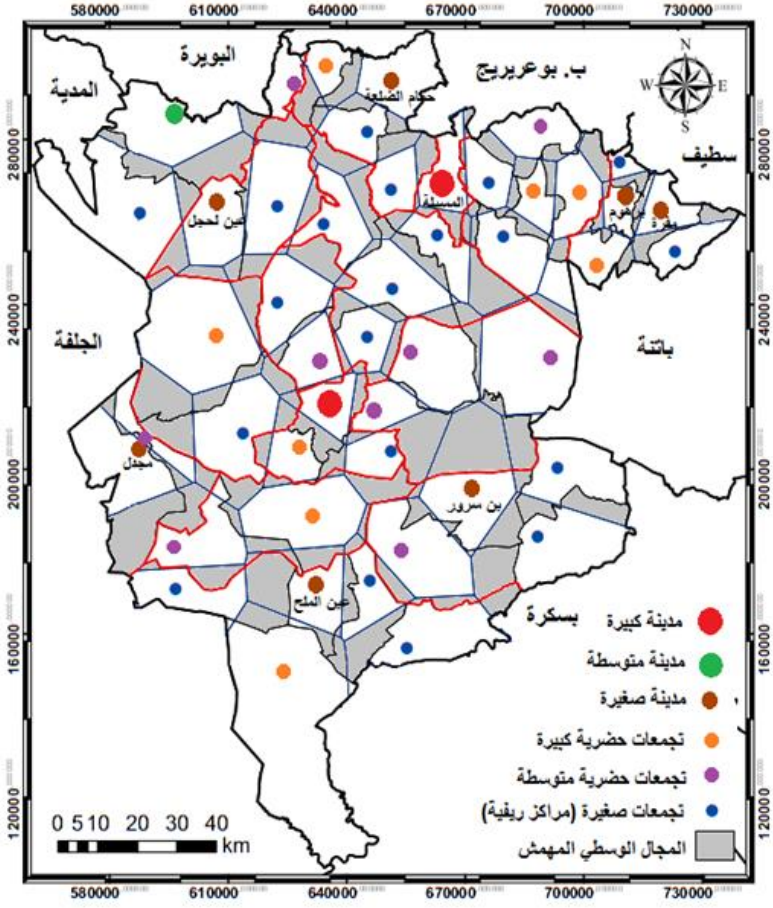

المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة 2020 + معالجة معطيات

مجالات النفوذ النظرية للمدن الصغيرة التي تمثل مقرات بلديات سيدي عيسى، حمام الضعلة، عين الملح، مجدل، مقرة، برهوم وعين لحجل بعيدة عن التطابق بين الحدود الإدارية للبلديات لأنها ذات شكل متطاول وموقع المدينة ليس في مركز مجالها، وهذا إن دل على على شيء فإنما يدل على التنظيم غير المتجانس للمجال والاختلالات المجالية الكبيرة التي خلقت مجالات هامشية بعيدة عن التنمية.

5. توزيع المحلات التجارية وعلاقتها بالأحجام السكانية بالمدن الصغيرة

باعتبار التجارة من أهم العوامل المساعدة على توطن السكان وطريقة تنظيم المجالي حيث بظهور سياسة الخوصصة وتقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي حدث هناك تحولات وظيفية حضرية وتراجع قطاع الفلاحة حيث أصبح النشاط التجاري والخدماتي هو الملاذ للشباب في ظل انتشار البطالة، حيث أصبح يستوعب أكثر من 50132 متعامل تجاري عبر ولاية المسيلة، يتوزعون على 7 قطاعات (تجارة التجزئة، تجارة الجملة، خدمات، استراد، تصدير، انتاج صناعي، انتاج حرفي).

الجدول رقم (04): توزيع عدد التجار على أنواع التجارة بالمدن الصغيرة بولاية المسيلة:

المدن الصغيرة	تجارة التجزئة	تجارة الجملة	الخدمات	استراد	تصدير	منتوج صناعي	منتوج حرفي	المجموع
حمام الضلعة	938	375	1 023	9	1	294	1	2 641
برهوم	1033	77	605	77	0	254	1	2 047
عين لحجل	478	27	626	1	1	111	3	1 247
سيدي هجرس	61	7	108	0	0	35	0	211
بن سرور	411	18	207	1	0	56	3	696
عين الملح	572	41	266	0	0	102	0	981
مجدل	242	5	65	0	0	27	0	339
المجموع	22 042	2 746	17 681	666	24	6 225	48	50 132

المصدر: مونوغرافيا ولاية المسيلة 2020

تعتبر تجارة التجزئة النشاط الرائج في مدن ولاية المسيلة ويعتبر من أهم العوامل المشجعة على استقرار السكان، وقدر عدد التجار بالمدن الصغيرة حوالي 22042 تاجر موزعين بطريقة متفاوتة فنجد مدينة برهوم تستحوذ على النصيب الأكبر بـ:1033 محل تجاري، تليها مدينة حمام الضلعة بـ: 938 محل، عين الملح بـ: 572 محل تجاري ويفسر ذلك بوقوع هذه المدن على محاور الطرق الرئيسية.

الجدول رقم (05): العلاقة بين عدد المحلات التجارية وعدد السكان

المدن الصغيرة	عدد السكان	عدد التجار	نصيب الفرد من عدد المحلات (محل/ نسمة)	الرتبة
مقرة	52 971	2 539	21	3
برهوم	31 971	2 047	16	1
حمام الضلعة	46 666	2 641	18	2
عين لحجل	40 153	1 247	32	4
بن سرور	29 819	696	43	5
عين الملح	52 555	981	54	6
مجدل	24 941	339	74	7

المصدر: مديرية التجارة لولاية المسيلة 2020

الشكل رقم (03): العلاقة بين عدد السكان وعدد المحلات التجارية بالمدن الصغيرة بولاية المسيلة

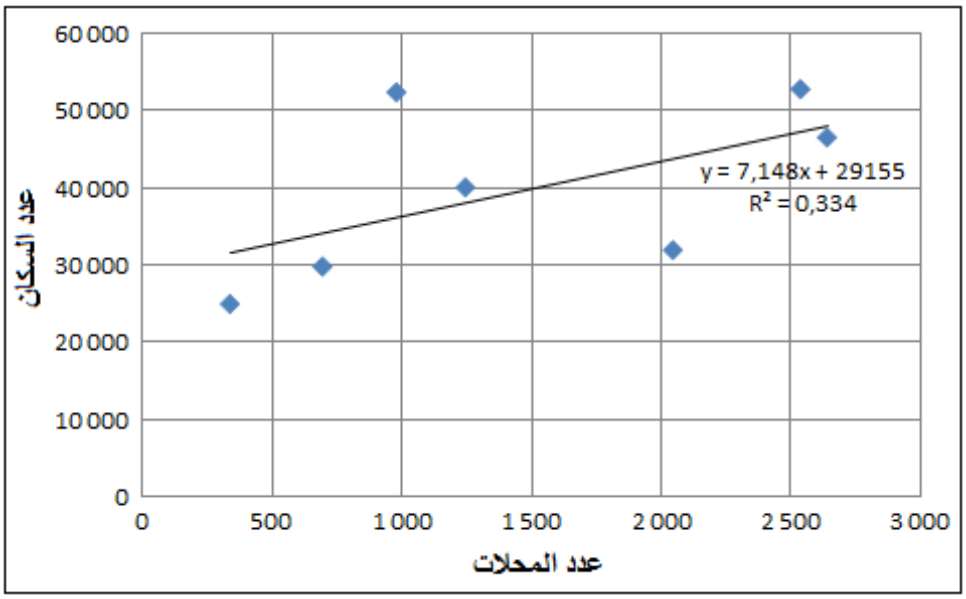

المحلات التجارية لها دور مهم في هيكلة المجال وتنظيمه، حيث أن كل تجمع لا يتميز فقط بخدماته التجارية للسكان، يتبين جليا أنه كلما زاد عدد السكان زاد عدد المحلات التجارية، ولكن هذه العلاقة لا تنطبق على كل المراكز القريبة جدا من المراكز الكبيرة تستفيد من دعم تجاري لخدمة جيدة لسكانها، هذا لا يمنع أن هناك علاقة قوية بين حجم السكان والمحلات التجارية على مستوى الولاية، كما أن المدن القريبة من محاور طرق الرئيسية مثل برهوم حيث يقدر عدد المحلات التجارية بها 2047 محل مقابل 31971 نسمة بنصيب 16 فرد/ محل تجاري.

6. اقتراحات لتعزيز دور ومكانة المدن الصغيرة للإقليم الولائي المسيلي:

- ارتفاع عدد سكان يتطلب من متخذي القرار توفير المرافق والخدمات العامة وتقليص الفوراق بين المراكز العمرانية من خلال دعم التجمعات المتخلفة من حيث التنمية بالتجهيزات والمرافق التي تتماشى وطبيعتها.
- تشجيع ديناميكية أهم التجمعات كأقطاب ربط لتحويل الهيمنة القائم لعاصمة الولاية وبوسعادة وإقليمها المجاور وبين التجمعات الصغير لتحقيق تكامل وظيفي.
- الأخذ بعين الاعتبار المشكلات الناجمة عن التغير في النمو والتوزيع السكاني عند صياغة خطط التنمية ومخططات التهيئة وفك العزلة في المناطق المهمشة خاصة الهامشية والواقعة في الجهة الجنوبية وفتح خطوط نقل ريفية جديدة.

- من المهم إعادة تنظيم النشاطات الوظيفية مجاليا لايجاد مراكز نمو قوية تعتمد على المجال المحيط بها مما يمكن من إيجاد شبكة مدن تتفاعل فيما بينها وبين القرى المحيطة بها بكفاءة ويحد من هجرة السكان.
- إعادة التوازن يستلزم دعم التجمعات الريفية بتوزيع مدروس للتجهيزات والتكامل في التخطيط بين المدن الصغيرة ومختلف الفئات من حيث النشاط الاقتصادي.

الخاتمة:

النسق الحضري في الجزائر بصفة عامة وولاية المسيلة بصفة خاصة يعاني منذ عقود من عدم الاتزان، وذلك بسبب الخلل في توزيع التجمعات العمرانية على الفئات الحجمية، بالإضافة إلى الخلل الشديد في توزيع السكان على هذه المراكز الحضرية، ويبدو ذلك جليا من خلال توزيع فئة المدن الصغيرة في ولاية المسيلة والتي تبدي اختلالا مجاليا وفوارق تجهيزية وخاصة في ظل غياب فئة المدن المتوسطة باستثناء مدينة سيدي عيسى شمال غرب الولاية، وبناءا على الدراسة المقدمة والمتضمنة موضوع مكانة المدن الصغيرة في الشبكة الحضرية ودورها في التوازن المجالي (دراسة ولاية المسيلة) وهي دراسة حضرية إقليمية نبين فيها دور ومكانة المدن الصغيرة في تحقيق التوازن المجالي وأهميتها في التخفيف من حدة الجاذبية والقطبية الممارسة من طرف مقر الولاية المسيلة ومدينة بوسعادة على مختلف الأصعدة، والتي شملت 7 مدن تختلف من حيث الخصائص والمميزات سواء الديموغرافية، الطبيعية، الاقتصادية...إلخ، وبعد تشخيص مكانة هذه المدن الصغيرة في الشبكة الحضرية للولاية وبيان وزنها ونفوذها على مجالها المجاور، شهدت هذه المدن نموا وحركة ديموغرافية حيث كانت هناك حركة هجرة وافدة من المناطق الريفية نحو هذه المراكز الحضرية للاستفادة من الخدمات التي تقدمها ما أدى إلى نموها وتزايد عددها بعد أن كانت في تعداد 2008 ثلاث مدن، وقد قدر وزنها الديموغرافي حسب تقديرات 2020 بـ 23.23% من إجمالي سكان الولاية.

إن الدور المجالي والوظيفي للمدن الصغيرة بولاية المسيلة يختلف من مدينة إلى أخرى وذلك بحسب موقعها الجغرافي ورتبتها الإدارية ما يسمح لها باكتساب قوة جذب تمكنها من استقطاب سكان المراكز الحضرية الأقل حجما والتجمعات الريفية المتواجدة في إقليمها المجاور، وتعد المدن الصغيرة المدروسة وحدة أساسية في الشبكة الحضرية للإقليم المسيلي، حيث تقوم بدور هام يكمل دور المدن الكبيرة والمتوسطة في هذه الشبكة، ويختلف ويتباين دورها بتباين عدد سكانها ودورها الإداري والوظيفي الفاعل في مجالها المجاور والمشكل من تجمعات حضرية ثانوية ومحيط ريفي.

المراجع :

- الزعبي ابراهيم، المدن الصغير في محافظة أربد: الأوزان السكانية والوظائف الحضرية، جامعة الأردن 2009، ص 36.
- الشريعي أحمد (1995)، دراسات في جغرافيا العمران: دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية، القاهرة: دار الفكر.
- القانون رقم 06/06 المؤرخ في: 20 فبراير 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ص 7.
- محمد الهادي لعروق: المدن المتوسطة في الجزائر دورها في التنمية المحلية وتنظيم المجال، الملتقى الجغرافي العربي ، جامعة قسنطينة، 24-26 سبتمبر 1991.
- ANAT, Etude Rgion Nord Centre, 1994, P.25.
- Bousmaha Ahmed, le rôle des petites villes dans le mouvement en Algérie : le cas de la région centrale du tell de l'Est Algérien, revue Sciences & Technologie D-N39, JUIN (2014). P.29-44.
- Djamel Raham, Réseaux de services et hiérarchie urbaine étude de la partie central du tell et des hautes plaines de l'Est Algérien, Doctorat de 3eme cycle, Strasbourg,1982,p273.
- Djamel Raham, les structure spatiale de l'Est Algérien, les maillages territoriaux urbains et routiers, Thèse Doctorat d'etat, Constantine 2000,pp.93,94.
- JORADP : Loi 01/20 du 12/12/2001 relative a l'Aménagement du territoire et développement durable, N°77 du 15/12/2001,P15.
- M Cote : « La petite ville et sa place dans le développement Algérien », URBAMA n° 17, Tours 1986.
- ONS : armature urbaine RGPH 1987 P54.